القوات المسلحة الملكية في الصحراء المغربية
من الصيرورة السيادية إلى تأمين المنطلق التنموي

The Royal Armed Forces in the Moroccan Sahara: From the Process of Sovereignty to Securing the Foundation for Development

الدكتور عبد الله اللويز
باحث في التاريخ المعاصر والراهن
جامعة ابن طفيل القنيطرة
abdellahellouiz@gmail.com

ملخص: نسلط الضوء في هذه المقالة على تاريخ المواجهات العسكرية في الأقاليم الجنوبية المغربية، مستظهرين مراحل الاستنزاف الميداني والتحول الاستراتيجي في نمط القتال، علاوة على ذلك نميط اللثام عن عبقرية هندسة الحزام الأمني كمنظومة دفاعية حاسمة شلت مناورات الخصم، ثم فرضت واقع الاستقرار برعاية أممية سنة 1991م، ومن ثَمَّ نرصد كيف شكل هذا الأمن ركيزة أساسية لانتقال المنطقة من التدابير الاستعجالية إلى نهضة تنموية واقتصادية، حتى غدت الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية قطبا استثماريا صاعدا، وصلة وصل حيوية مع العمق الأوروبي والإفريقي.

الكلمات المفتاحية: القوات المسلحة الملكية – الصحراء المغربية – المواجهات العسكرية – الحزام الأمني – ميليشيات البوليساريو – التنمية – الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية – الأمن – الاستقرار.

Abstract : This article highlightsthe armed confrontations in the Moroccan Saharan provinces, outlining the tactical stages of field attrition and the strategic shift in modes of fighting; Moreover, we also reveal the genius of the security buffer zoneas a decisive defensive systemthat paralyzed the adversary's maneuvers, which system also imposed a reality of stability under UN auspices in 1991. Hence, we observe how this security formed a fundamental pillar for

the region's transition from emergency measures to a developmental and economic renaissance, transforming the Moroccan southern Saharan territories into an emerging investment hub and a crucial gateway to the European and African hinterland.

مقدمة

شكلت الإرهاصات الجنينية للقوة العسكرية المغربية انعكاسا لصيرورة بناء الدولة المخزنية منذ العصر الوسيط، حيث قامت العقيدة الدفاعية على ثنائية العصبية القبلية والتشكيلات النظامية لترسيخ السيادة المركزية. ومع تعاقب الدول، من المرابطين وصولا إلى الدولة العلوية، ظل الجهاز العسكري رهين منظومة الولاء الشخصي للسلطان، مما حال دون تبلور مؤسسة عسكرية وطنية بالمنظور الحداثي. وقد كشفت المعارك العسكرية في القرن التاسع عشر، ولا سيما مواجهتي إسلي وتطوان عن حدود النموذج التقليدي المغربي واختلالاته البنيوية، مما أدى إلى تآكل السمعة الرمزية التي اكتسبها المغرب منذ انتصاره الاستراتيجي في معركة وادي المخازن عهد الحكم السعدي.

حاول المغرب على إثره القيام بمحاولات تحديثية في اللاحق، لكن الطبيعة لهذه الإصلاحات اصطدمت بصلابة البنيات المخزنية التقليدية، لينتقل الجيش مطلع القرن العشرين إلى طور تنظيمي جديد وفق النماذج الحديثة. وتعد قضية الصحراء المغربية المحك الرئيسي الذي جسد انتقال المؤسسة العسكرية من منطق التأسيس إلى منطق الفعل الاستراتيجي، حيث استلزم تدبير النزاع تحولا نحو الاحترافية لتطويع مسرح العمليات وتحدياته الجيوسياسية. وقد فرض الانتشار العسكري عقب حدث المسيرة الخضراء استجابة فورية للتهديدات الإقليمية والتدخلات الخارجية، ما تطلب تكييفا عملياتيا مع بيئة صحراوية قاسية، تتجاوز في تعقيدها بنية التضاريس الجبلية. وبناء عليه، ارتهنت الكفاءة القتالية والخطط التكتيكية بالقدرة على إدارة اللوجستيك ومواجهة الإكراهات المناخية في معركة حاسمة لتكريس السيادة الوطنية.

الجيش المغربي والمواجهات العسكرية في الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية

تبين الإحصائيات ندرة واضحة في المتون التاريخية التي واكبت العمليات العسكرية المغربية خلال تلك الحقبة، ويظل مؤلف "الجيش المغربي عبر التاريخ" لصاحبه عبد الحق المريني المصدر المرجعي الأكثر حضورا في هذا السياق. وعلى الرغم من المساعي المتعددة لتقصي البيانات من أرشيف المؤسسة الوصية على القطاع العسكري، إلا أن ممانعة الوصول إلى المعلومة والسرية الصارمة المحيطة بالوثيقة العسكرية لا تزالان تقفان سدا منيعا أمام تعميق البحث الأكاديمي في هذا الشأن[1].

اتسمت المواجهات الميدانية بين القوات المسلحة الملكية وميليشيات "البوليساريو" بالعنف والضراوة الشديدة، إذ استعملت فيها ترسانة متنوعة من العدة والعتاد، تجسدت في الطائرات، والمدفعيات والدبابات والآليات المصفحة وراجمات الصواريخ، أدى هذا الزخم القتالي إلى استنزاف كبير في الأرواح والعتاد في صفوف الطرفين، علاوة على حالات من الأسر والاختطاف والاعتقال. وتتبعا لملامح هذا الاستنزاف، يُظهر الرصد الزمني للخسائر التي تكبدتها القوات المسلحة الملكية المغربية وعناصر جبهة "البوليساريو" الانفصالية[2]، ما يلي :

– طور المباغتة والتصعيد الميداني (1976م – 1980م): عرفت الفترة الفاصلة بين سنتي 1976م و1980م تحولات جوهرية في نمط القتال، استهلت بوقعة أمغالا سنة 1976م، والتي لم تسجل خلالها أية أضرار مادية أو بشرية. بيد أن العمليات التي تلتها حتى سنة 1979م أدت إلى استشهاد ما يربو عن 400 جندي وإصابة العشرات، مع وجود مفقودين وخسائر مادية طفيفة. كانت الغاية من هذه التحركات المباغتة ضرب استقرار المملكة المغربية الشريفة وإنهاك قواها الدفاعية، مما دفع بها إلى تطوير منظومتها العسكرية. وفي استكمال هذا الطور، شهدت سنة 1980م ما بين شهري يناير وشتنبر استشهاد ما يزيد عن 88 قتيلا وإصابة 111 آخرين، وقد بلغت الهجمات ذروتها الدموية في منطقة وركزيز ما بين يومي 6 و10 ماي 1980م إذ أسفرت عن سقوط 36 قتيلا و40 جريحا، كما طالت مراكز سكنية في كل من طاطا وأقا دون

[1]– عبد الله اللويز، نزاع الصحراء المغربية بين الجذور التاريخية والصراعات السياسية من خلال الكتابات المغربية، مطابع الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى 2024م، ص 109.

[2]– عمل شخصي، اعتمادا على كتابات كل من عبد الحق المريني في مؤلفه الجيش المغربي عبر التاريخ، وبعض المواقع الإلكترونية.

أضرار مادية تذكر. وفي الربع الأخير من سنة 1980م، نفذت عناصر الجبهة الوهمية هجمات على الأقاليم المسترجعة من الإدارة الإسبانية، نتج عنها وفاة 47 جنديا وجرح 288، مع غياب الخسائر في التجهيزات، وهو ما فرض على المغرب تعزيز الاستراتيجيات الدفاعية وتجويد الحوكمة.

– طور استنزاف التجهيزات والصدامات الكبرى (1981م – 1985م): سجلت هذه المرحلة تباينا في الخسائر البشرية وأضرارا جلية في العتاد. ففي سنة 1981م بقيت الحصيلة البشرية محدودة مقارنة مع النتائج التي أسفرت عنها المراحل الماضية، باستثناء واقعة كلثة زمور شهر أكتوبر 1981م التي لم يحدد عدد قتلاها بدقة، لكنها شهدت تدمير أربعة طائرات وخمسة مركبات عسكرية، بالإضافة إلى اختطاف 10 جنود في هجوم بوكَراع يوم 16 أبريل 1981م، ورغم ذلك حافظ الجيش على ثباته وأرغم الخصم على الانسحاب. وبين سنتي 1982م و1985م، تأرجحت المعطيات بين هجمات بيضاء وأخرى قاسية، ففي يناير 1982م تحطم عدد كبير من الآليات والسيارات العسكرية في المحور الرابط بين مناطق أبطيح وتراغت ورؤوس الحميرة. وتلا ذلك هجوم المسيد في يونيو 1983م الذي نشب تحت قيظ شديد، ما أسفر عن استشهاد 37 جنديا وإصابة 46. وفي يناير 1985م، وقع هجوم شمال واد توني بمحاذاة الحدود الجزائرية، خلف 25 قتيلا و48 جريحا وتدمير طائرة مقاتلة من طراز F1.

– طور الكلفة البشرية المرتفعة وبداية الانحسار (1987م – 1989م): عرفت هذه المرحلة هجمات شرسة، أوقعت خسائر كبيرة في الأرواح. إذ بلغت ما بين مارس وشتنبر 1987م، استشهاد أكثر من 149 فردا وجرح قرابة 180. وفي الفترة ما بين شهري يونيو إلى نونبر 1989م، شنت خمس هجمات أدت إلى مقتل قرابة 76 شخصا وإصابة ما يزيد عن 111. أما تقنيا، فلم تسجل إلا حالة واحدة تمثلت في تدمير سيارتين عسكريتين خلال الهجوم على جدار الدفاع في كَلثة زمور وأمغالا منتصف نونبر 1989م. وتعكس هذه الإحصائيات في محصلتها الختامية ميلا نحو تراجع حدة الصدام المسلح مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

أما الخسائر التي أوقعتها القوات المسلحة الملكية في صفوف الجبهة الوهمية من نفس الفترة، فقد تباينت التقديرات بشأن ضحاياها وعتادها المفقود. وقد تجلى هذا الإنهاك ابتداء من سنة 1976م، إذ رصدت التوثيقات قرابة 14 واقعة محورية حتى سنة 1979م، تراوحت أعداد القتلى والجرحى في العملية الواحدة بين 20 عنصرا في واقعة جنوب الزاك و500 فردا في معركة بئر أنزران البارزة. ومع مطلع الثمانينيات، تصاعد زخم المعارك ليتسبب في غضون أشهر معدودة من سنة 1980م في هلاك وإصابة نحو 2666

فردا من الجبهة، علاوة على سحق مئات المركبات والمعدات الحربية المتنوعة. تواصل هذا التراجع العملياتي للانفصاليين حتى مشارف نهاية الثمانينيات، حيث أحصت سنة 1989م وحدها ما يزيد عن 374 مصابا وقتيلا، لا سيما معركة حوزة في أكتوبر من السنة ذاتها، والتي مثلت ذروة المساعي الفاشلة لخرق الجدار الدفاعي المغربي.

المواجهات العسكرية في الصحراء بين التحول الجيوعسكري والتجاذب السياسي

تجمع الأدبيات التاريخية والمصادر الموثوقة على أن المعارك الضارية التي خاضها الجيش المغربي في الصحراء، لم تكن مجرد مواجهة مع فصيل محلي محدود الإمكانات، بل كانت حربا ضد كيان مسلح بترسانة سوفياتية متطورة للغاية، وضمت هذه المنظومة دبابات ومدرعات ثقيلة، ومنصات صاروخية، ومدافع ثنائية السبطانة، وهي تجهيزات نوعية تبقى حكرا على الجيوش النظامية للدول الثرية والقوية[3]، مما يبرهن على حجم الدعم اللوجستي الهائل الذي وفرته حاضنتها الجزائر، والنظام الليبي، فضلا عن تكتل المعسكر الشرقي. وقد ذكر ضابط الصف عبد الله سامر الذي قضى بمخيمات تندوف حوالي 24 سنة من الأسر، أنه أثناء إفراغ البضائع التي كانت تأتي من ليبيا عهد حكم العقيد معمر القذافي، كانت تشمل جميع أنواع المساعدات بداية من العتاد الحربي المتطور إلى إبرة الخياطة، وزاد قائلا إن أول القافلة في تندوف وآخرها في النفوذ الترابي الليبي[4]، وهذا دليل قاطع على حجم المساعدات التي كانت توجه لجبهة "البوليساريو" الانفصالية.

تفيد القراءات الإستراتيجية لتلك الحقبة، أن الصدام المسلح تحول من نمط المواجهة المباشرة والمكشوفة كما تجسد في واقعتي أمغالا الأولى والثانية سنة 1976م إلى أسلوب حرب العصابات الخاطفة. إذ اعتمدت الجبهة على عامل المفاجأة، والسرعة الفائقة، والتواري، محاكية في ذلك المنهجية العسكرية للجيش الأحمر الصيني والأساليب التي كان ينهجها رجال الثورة الجزائرية[5]. في المقابل، جاء الرد المغربي حاسما وبأبعاد

---

[3]– عبد الوهاب بن منصور ، ملف الصحراء المغربية الغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا يوم الإثنين 12 نونبر 1984م، المطبعة الملكية، 1984م، ص 65.

[4] – عبد الله سامر، ضابط صف بالقوات المسلحة الملكية المغربية، أسير بمخيمات تندوف من سنة 1980م إلى حدود سنة 2003م، أجريت معه مقابلة شفوية بمنزله بمدينة وجدة، يوم 25 ماي 2022م.

[5] – عبد الله اللويز، نزاع الصحراء المغربية بين الجذور التاريخية والصراعات السياسية من خلال الكتابات المغربية، م.س، ص 134.

إستراتيجية، إذ تخطى منطق الدفاع إلى التركيز على تطوير البنية القتالية للقوات المسلحة وإرساء الجدار الرملي الواقي. هذا الطوق الأمني أدى إلى تقويض فاعلية الهجمات تدريجيا، وعزل الجبهة على المستويين السياسي والعسكري، وجردها من القدرة على تأمين خطوط الإمداد لعناصرها.

لم تقتصر فصول النزاع على المجابهات المسلحة في الميدان، بل تعدته إلى خطط استمالة ممنهجة قادتها ميليشيات "البوليساريو" بتنسيق وثيق مع مؤسسة الاستخبارات الجزائرية، إذ أخضعت بعض سكان المجال الصحراوي المغربي لضغوطات قاسية وأعمال اختطاف واسعة، أسفرت عن تهجيرهم قسرا صوب تجمعات تندوف، والتنكيل والتصفية الجسدية للذين رفضوا الخنوع لأفكارهم بالاستعانة ببعض الخبراء من المعسكر الشرقي الذين دأبوا على تطويع السكان وتأطيرهم فكريا وسياسيا[6]، للتسويق لها دوليا كملجأ إنساني لاستدرار تعاطف الهيئات الأممية، لكن تركيبتها البشرية لم تقتصر على الساكنة الصحراوية الأصيلة، بل شكلت مزيجا من مهاجرين ومقاتلين وفدوا من بلدان الجوار كمالي، والنيجر، وتشاد، والجزائر...، دفعتهم وطأة القحط والجفاف إلى البحث عن الإعاشة، حيث أبقوا هناك تحت نظام رقابي وأمني صارم[7].

يتبين لنا من خلال القراءة الفاحصة للمعطيات السالفة الذكر، أنه على الرغم من القيمة التوثيقية للإحصاءات المتوفرة، فإن رصد حجم الضحايا والمفقودين بدقة متناهية يظل أمرا عسير المنال. ويرجع هذا الإشكال إلى تداخل البيانات المتعلقة بالقتلى والأسرى والمصابين في المعارك الكبرى، فضلا عن السرية الصارمة التي تفرضها المؤسسات الرسمية على الوثائق والأرشيف العسكري لاعتبارات إستراتيجية. لكن التحليل لهذه الأحداث يشي على مشروعية الدفاع المغربي عن حوزة الوطن وسلامة أراضيه. وهو الكفاح الذي أثمر في المحصلة تجفيف منابع الدعم المالي للميليشيات وإنهاء المعارك الميدانية برعاية أممية سنة 1991م.

الحزام الأمني المغربي: من الفكرة والتشييد إلى فرض واقع الاستقرار

فرضت التحديات العسكرية على أرض الواقع الداخلي للمملكة المغربية الشريفة هندسة مخرج استراتيجي حاسم لإنهاء غارات الكر والفر التي تنفذها ميليشيات جبهة "البوليساريو". وتجسد هذا التوجه في

---

[6] – محمد الصديق معنينو ، أيام زمان معركة الوجود، الجزء الثالث، ط. الثانية مزيدة ومنقحة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019م، ص 197.

[7] – إبراهيم أمركَي، الصحراء المغربية مسار قضية، ط. الأولى، مطبعة نيت ورزازات،2012م، ص 96، 97.

إقامة حزام أمني واق، شيد كحاجز حصين لحماية الثغور المغربية المتاخمة للحدود الجزائرية والموريتانية. تميزت هذه المنظومة الدفاعية بصلابة بنيوية استعصى على عناصر العدو اختراقها وخلخلتها بعد عدة محاولات، بخلاف خط بارليف الذي دمرته القوات العسكرية المصرية باستعمال مضخات المياه[8]. وقد نضجت معالم هذا المخطط خلال القمة العسكرية التاريخية التي جمعت الملك الحسن الثاني بكبار هيئة أركان القوات المسلحة الملكية بحاضرة أكَادير، حيث جرى تقييم تجارب هندسية دولية كخط "ماجينو" في التجربة الفرنسية، وخط "موريس" إبان حقبة الاستعمار بالجزائر، ليعقب ذلك التدشين الميداني للمشروع سنة 1980م.

اختلفت الطروحات حول العقل المدبر لهندسة الحزام الأمني المغربي، بين الملك العبقري الحسن الثاني، والمقاوم محمد البشير الفجيجي، والمستشار العسكري الأمريكي (Vernon Walters) "فيرنون والترز"[9]، لكن الاستقراء التاريخي والسياسي يؤكد أن الملك الحسن الثاني كان المهندس الفعلي لهذا المفهوم العقائدي، لكونه صاحب رؤية الانتقال بالجيش المغربي من إستراتيجية التعقب والاستنزاف المجهد إلى عقيدة التموقع الثابت والسيطرة الترابية، متوليا بنفسه تسطير الخطوط العريضة لربط الحواضر الكبرى بأقاليم الصحراء المغربية بسياج دفاعي متكامل يقطع دابر تسلل مسلحي الجبهة الوهمية، وقد شدد في أدبياته والعديد من اللقاءات على أن الإستراتيجية نبعت من إرادة سيادية مغربية خالصة لإرساء معادلة عسكرية وسياسية مغايرة. وفي المقابل، اقتصرت البصمة الدفاعية للجنرال "فيرنون والترز" على تقديم الدعم اللوجستي والاستشاري التقني، متمثلا في تزويد الوحدات المغربية بآليات الرصد الرادارية المتقدمة ومنظومات الاستشعار الأرضي الحديثة.

شيد المغرب منظومة الحزام الأمني عبر ست محطات إستراتيجية كبرى[10]، استهلت أولاها ما بين سنتي (1980م-1981م) لتحصين السيرورة الحيوية للمثلث المفيد الرابط بين العيون وبوكراع والسمارة، لتعقبها الخطوة الثانية عام 1982م لتأمين قطاع بوجدور، قبل أن تنطلق المرحلة الثالثة سنة 1983م من

---

[8]- الفريق سعد الشاذلي، حرب أكتوبر..مذكرات الشاذلي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2011م، ص 75، 76.

[9] - عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط. الخامسة، طبعة جديدة ومنقحة ومراجعة ومزيد فيها، دار النشر للمعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م، صص 395- 450.

[10]- عبد الحق المريني ، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س، صص 395- 450.

أمغالا لقطع طرق التسلل في الجهة الشمالية. وتواصل هذا الزحف الهندسي والبشري في الطورين الرابع والخامس بين سنتي 1984م–1985م بهدف إدماج منطقة الزاك وحماية النطاق الجغرافي للمحبس ومنطقة عظم الريح، وصولا إلى المرحلة السادسة التي اختتمت في شتنبر 1985م بربط كَلتة زمور وبئر أنزران بالساحل الأطلسي. ولم يقتصر هذا التحديث العسكري عند ذلك العهد، بل شهد في أكتوبر 2020م نقلة نوعية عقب أحداث الكَركَرات، إذ أصدر العاهل المغربي محمد السادس تعليماته بنقل الخط الدفاعي وتوسيع نطاقه لحماية الممر الاستراتيجي الواصل بين المغرب وعمقه الأفريقي، ما قلص الفاصل الجغرافي مع التخوم الموريتانية إلى أقصى حد وتأمين انسياب الملاحة التجارية العالمية.

لم يكن الحزام الأمني المغربي مجرد ساتر دفاعي جامد، بل تحول إلى عقيدة قتالية متكاملة استرعت انتباه الخبراء العسكريين بدمجها بين الصمود الدفاعي والارتداد الهجومي المباغت، حيث أتاحت التقنيات الرقمية المتقدمة من رادارات منظومة الرصد والتعقب، المعززة بنطاقات ألغام دقيقة، تحويل الجدار الأمني إلى مراقب يقظ، يستبق تحركات الخصم. هذا الواقع الميداني أفضى إلى شل فاعلية عناصر جبهة "البوليساريو" على مستوى المناورة العسكرية، وجردها من ميزة المباغتة التكتيكية التي ارتكزت عليها حرب العصابات، مما ألحق بها انكسارات جسيمة وحتم عليها الانكفاء وراء خطوط الإمداد اللوجستي المبتورة[11].

فضلا عن ذلك، جسد الجدار عبقرية سياسية ومقاربة قانونية رصينة، فبموجب إبقاء المغرب على مساحة فاصلة تناهز 20% من النطاق الصحراوي شرق المنظومة الأمنية، كفل للقوات المسلحة الملكية مشروعية تعقب الخصوم في فضاء جيواستراتيجي مفتوح قبل تجاوز الحدود الإقليمية، مع إخضاع هذا الحيز لرقابة بعثة "المينورسو" لمتابعة التزام وقف إطلاق النار. هذا التقسيم الميداني فند أطروحات الجبهة بشأن الأراضي المحررة، مبرزا أن الساتر يمثل خطا دفاعيا تكتيكيا لا حدودا سياسية. وبهذا الإنجاز الهندسي، استطاعت المملكة المغربية قلب معادلة الصراع من دائرة ترقب الهجوم إلى فرض السيادة الشاملة، مما كرس الاستقرار بالربوع الصحراوية الجنوبية، وصان الأنفس من التصفية والأسر، ممهدا السبيل لنهضة تنموية مستدامة تحت لواء الاستقرار والسلم.

بناء على المعطيات السالف ذكرها، يتبدى جليا أن الصدامات المسلحة التي شهدتها الصحراء المغربية بين القوات المسلحة الملكية وميليشيات "البوليساريو" الانفصالية المسنودة بقوى إقليمية، لم تنحصر

[11]– عبد الحق المريني ، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س، صص 395– 450.

في كونها نزاعا موضعيا عابرا، بل شكلت محكا استراتيجيا حقيقيا أبان فيه الجيش المغربي عن قدرة فائقة على الصمود والابتكار التكتيكي، لمواجهة حرب استنزاف وعصابات مريرة في جغرافية صحراوية شديدة القسوة. وقد برزت الحنكة القيادية للمغرب في دمج الخطط الدفاعية بالتحركات الهجومية، وهو ما تكلل بابتكار عبقري تمثل في تشييد الجدار الأمني، الذي أربك حسابات الخصم كليا وقيد مناوراته، مائلا بالكفة العسكرية لفائدة المغرب بشكل قطعي وثابت.

ظل المسار الحربي في الصحراء المغربية محطة تاريخية حاسمة فرضت فيها المملكة المغربية أمر الواقع على الأرض، ودفعت بالطرف الآخر إلى التراجع خلف الحزام الدفاعي والإذعان لهدنة وقف إطلاق النار سنة 1991م برعاية أممية، لتدشن بذلك عهدا جديدا تنتقل فيه من حسم المعركة ميدانيا إلى معركة النماء والدبلوماسية الدولية.

الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية من الاستقرار والأمن إلى التنمية

عبد الاستقرار السياسي والأمني الطريق أمام المغرب لانطلاق مسيرة التنمية في الأقاليم الصحراوية المغربية بعد طرد الاحتلال الاسباني والحد من المواجهات العسكرية مع مليشيات "البوليساريو"، حيث تحول النموذج التنموي في هذه المناطق من تدابير استعجالية إلى إستراتيجية هيكلية مستدامة ومندمجة. حفزت الدولة والقطاع الخاص على ضخ استثمارات ضخمة، مما غيب هاجس المخاطر الجيوسياسية التي تقف حاجزا أمام التدفقات الرأسمالية في مناطق النزاع. ساهم هذا المناخ في انتقال أقاليم الصحراء المغربية التي تعد حلقة وصل بين القارتين الأفريقية والأوربية إلى قطب اقتصادي صاعد بعدما كانت ذات اقتصاد تقليدي، مما ساعد على رفع الناتج الداخلي للمملكة.

انعكس الاستقرار والأمن بالمنطقة بشكل مباشر على البنية التحتية والمشاريع المهيكلة، إذ أطلق المغرب أوراشا كبرى غيرت الملامح الاقتصادية للأقاليم الصحراوية وفي مقدمتها تثنية الطريق الوطنية الرابطة بين تزنيت والداخلة على مسافة تزيد عن ألف كيلومتر، التي ستقلص زمن السفر وتعزز شريان التجارة البرية نحو دول القارتين الأفريقية والأوربية[12]، وتتكامل هذه البنية الطرقية مع مشروع ميناء الداخلة الأطلسي الذي سيحول المنطقة إلى منصة لوجستية وصناعية دولية قادرة على استقطاب الملاحة البحرية

[12]– وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بالمغرب، المخطط الاستراتيجي 2017– 2021م، الحي الإداري الرباط شالة، ص 36.

العالمية وربط العمق الأفريقي بالأسواق الدولية[13]، وهو ما ينم على أن الأمن يعد اللبنة الأولى للجغرافية الاقتصادية الجديدة. وقد أتاح توطيد الأمن أرضية ملائمة لبروز قطاعات اقتصادية إنتاجية واعدة تجاوزت النمط المعيشي التقليدي، حيث أضحى المجال الصحراوي المغربي مختبرا مفتوحا للطاقات المتجددة بفضل استقرار البيئة الاستثمارية وطول أمد التخطيط. وتعد محطات الطاقة الريحية والشمسية في كل من بوجدور والعيون وطرفاية أنموذجا للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومصدرا واعدا لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المستقبل[14]. كما ساهم الاستقرار في عصرنة قطاع الصيد البحري وتطوير الفلاحة التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية في بعض المناطق من بينها الداخلة، علاوة على إنعاش القطاع السياحي والخدماتي الذي أصبح يستقطب المؤتمرات الدولية والأنشطة الرياضية العالمية، مدفوعا بظروف الطمأنينة والسلامة التي ينعم بها الزوار والمستثمرون الأجانب.

لم تلق الدينامية التنموية بظلالها على الجوانب المادية فحسب، بل شملت عمق الاستقرار السوسيومجالي والعدالة الاجتماعية ورفع مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة. إذ واكب الازدهار الاقتصادي تأهيل المدن الصحراوية كالعيون والداخلة والسمارة، من خلال توفير السكن اللائق، وتعميم شبكات الماء الشروب والكهرباء[15]، وتشييد المراكز الاستشفائية الجامعية والمعاهد والجامعات المتخصصة مثل كلية الطب والصيدلة بمدينة العيون[16]. هذا الارتقاء بالخدمات الاجتماعية الأساسية أسهم في خلق فرص شغل محلية واعدة، وتثبيت الساكنة في مجالاتها الترابية، وتقليص الفوارق الاجتماعية، ما أدى إلى تعزيز السلم الاجتماعي وتقوية اللحمة الوطنية، لتصبح التنمية والأمن في الأقاليم الجنوبية حلقتين مترابطتين تغذي إحداهما الأخرى بشكل مستدام.

---

[13]– المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، مغرب الجهات 2014م، ص 20.

[14]– عزيز أخنوش، عرض رئيس الحكومة أثناء جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية بقبة مجلس النواب المغربي، بتاريخ 10 نونبر 2025م، الرابط https://www.youtube.com/watch?v=fXS5K9VgqIY، تاريخ الاضطلاع 18 نونبر 2025م.

[15]– Contribution du Conseil Economique, Social et Environnement, Le nouveau Modèle de développement du Maroc 2019, P 20.

[16]– بنيوب أحمد شوقي، تصريح، وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 15 يونيو 2015م.

خاتمة

يتجلى من خلال ما سبق أن الصدامات المسلحة في الصحراء المغربية بين القوات المسلحة الملكية المغربية وميليشيات جبهة "البوليساريو" الانفصالية المدعومة من أطراف دولية وإقليمية، لم تمثل صراعا موضعيا عابرا، بل شكلت امتحانا استراتيجيا لمدى طاقة الجيش المغربي على الثبات والتجديد في مواجهة حرب استنزاف وعصابات ممتدة داخل مجال جغرافي قاحل وصعب. ومع كل العقبات الكامنة في تضاريس الإقليم وتضارب التقارير بشأن حجم الضحايا والعتاد، فإن الحنكة القتالية المغربية برزت في تطبيق مقاربة تجمع بين الردع والمبادرة، تكللت ببناء الحزام الأمني. هذا الإنجاز التقني والتكتيكي لم يكتف بقلب معطيات الميدان، بل كبح ديناميكية الطرف الآخر، ونقل ثقل المعادلة الميدانية كليا لفائدة المغرب. أصبحت هذه المحطة التاريخية برهانا على حقبة حاسمة ثبتت خلالها المملكة المغربية السيادة الوطنية، واضطرت الجبهة الانفصالية للتراجع وراء الساتر والالتزام بقرار وقف العمليات العسكرية سنة 1991م برعاية أممية، ليعبر المغرب بذكاء من مربع تكريس الهيمنة الميدانية إلى فضاء تسريع قاطرة النماء والإقرار الدولي.